عملية مركز الشرطة في باريس: ضربةٌ تحتَ الحِزام أم قاتلٌ مجنون؟

فرنسا- فراس عزيز ديب

تتميز الجريمة الجنائية تحديداً تلكَ المرتبطة بذيول سياسية عن غيرها من باقي الجرائم أنّ ضررها قد يُصبح كُتسرب الغاز السام، قادراً أن يؤثرَ بحيز أبعدَ بكثير من مكان الجريمة، ويجعل الضحية أحد المتضررين فقط وليسَ المتضررَ الوحيد.

خلال العقدين الماضيين صادفنا العديد من الأمثلة عن تلكَ الجرائم، كجريمة برجي التجارة في الولايات المتحدة الأميركية ٢٠٠١ التي أدت إلى غزو دول وتشريد شعوب، أما جريمةَ مقتل رئيس الوزراء اللبنانيّ الأسبق رفيقَ الحريري والطريقة الإجرامية التي تمّ بها إعدام الرئيس العراقي الأسبق صدام حسين فكانتا الشرارة الأولى في هذا الشرقِ البائس لتعويمِ مصطلحِ «الحرب الطائفية» والتجهيزَ لكذبة ربيع الدم العربي، وغيرها من الأمثلة عن الجرائم المباشرة أو غير المباشرة.

يوم الخميس الماضي، ضجّت المحطات الإخبارية العالمية بنبأ مقتل أربعة عناصر من الشرطة في مركز الشرطة الرئيسي بقلب العاصمة الفرنسية باريس. بدا الخبر في بادئ الأمر أشبه بالنكتة السمجة، فمن يعرف العاصمة باريس عن قرب يدرك أن مركزَ الشرطة هذا يُعتبرُ أحد الحصون المنيعة التي يستحيل اختراقها أمنياً نظراً للأدوار الكبيرة المنوطة به، منها مثلاً اعتباره المصب الأساس لمجمل المعلومات المتعلقة بالمطلوبين والمجرمين ومن هم قيد المتابعة على كامل التراب الفرنسي، فكيفَ يدخل إليه مسلح بهيئة سوبرمانية وبسكين ليقتل أربعة من الشرطة بهذا الدم البارد؟!

طبعاً، وكما جرت العادة فإن كلَّ خبر يحملُ طابعاً إجرامياً حتى لو كانَ لشاجرة أدت لوفاة أحد المتشاجرين، فإن هناك من يتطوع وبكلّ اللغّات ليُخرجَ عُقدَ نقصه ويصبّ جامَ حقدهِ بشكل مباشر أو غير مباشر على الإسلام والمسلمين، حيث هرعَ هؤلاءِ للحديث عن فرضية أن العمل الإرهابي من تدبير شخص مسلم يعملُ في مركز الشرطة، ولأن الجريمة هذه المرة وقعت داخل المقر المحصّن فلم يتمكنوا كما جرت العادة من الاستدلال بمقولة «الله أكبر» التي قالها القاتل قبل تنفيذ جريمته، فاستعاضوا عنها بتأكيدِ معلومات الفكر الراديكالي الذي يمتلكهُ القاتل لأنه وحسب «مقربين» منه «لا يصافح زميلاتهُ في العمل»!

كان لافتاً هذه المرة أن الأخبار غير الموثوقة لم تبقَ حبيسةَ مواقع التواصل الاجتماعي، بل تعدتها لتشمل قنوات إخبارية تتمتع بمصداقية كبيرة لدى المتلقي الفرنسي، بعضها اعتذر ضمنياً عن تبني معلومات غير مفلترة تتعلق بالحياة الشخصية للأفراد وهو ما يعتبر جريمة الكترونية بحد ذاتها، أما البعض الآخر فربطَ تبني هكذا معلومات بالحاجة إليها وسط ما تفرضهُ السلطات الفرنسية من تعتيمٍ إذاً لا مشكلة لديهم في تبني أي إشاعة طالما أنها تضمن لهم المزيد من المتابعة، لكن أياً كان فإن هذه القنوات وقعت في مطبين لم تعتد على الوقوع بهما:

المطب الأول، تمثل باستفحال حالة الغضب لدى الكثير من المحللين والصحفيين وحتى رجال السياسة الفرنسيين سواء أكانوا من جذور إسلامية أم لا للطريقة التي تم فيها التعاطي مع الحدث وعدم التمييز بين الإسلام والمتطرفين. هؤلاء لم يستكينوا هذا المرة في خانة الدفاع بل تعدوها لمرحلة الهجوم على سلوك العديد من الوسائلَ الإعلامية الفرنسية، لأنَ سلوكها بدا فعلياً أشبه بخطة مجترة ومكررة دون أن ينتبهوا أن معطيات الجريمة هذه المرة تختلف عن سابقاتها. بعضهم ذهب إلى القول إن ما يجري هو ردات فعل ليست مدروسة قد تودي بالمجتمعَ نحو الانفجار أما آخرون فقالوا إن من يريد أن يفهم الفرق بين الفكر الإرهابي والإسلام عليه أن يعي أن الدول القادرة على دعم الفكر الإرهابي ليست اليمن وليست السودان، هي فعلياً قطر والسعودية وتركيا.

المطب الثاني هو نشر معلومات تتعلق بطبيعة الجريمة والأدلة الافتراضية، إذ إن مدعي عام الجمهورية عادةً ما يفرض الكثير من التعتيم على نشر المعلومات المتعلقة بالتفاصيل الشخصية للقاتل أو الضحايا، تحديداً في الجرائم المركبة غير معروفة التفاصيل، فهي عملياً جريمة قتل قام بها زميل لزملائه وفي مركز أمني حساس، وهي تختلف في التعاطي معها عن الجريمة الإرهابية من النوع الكلاسيكي كالتفجير، أو هجوم على عناصر الشرطة والأمن.

ببساطة فإن وسائل الإعلام بنشرها كل ما يتعلق بالحياة الشخصية للقاتل جعلت هذه الجريمة إرهابية بصيغة الأمر الواقع، طالما أن القاتل قد اعتنق الإسلام وذبح إحدى ضحاياه ذبحاً ولا يصافح النساء فهي جريمة إرهابية، هذا بات من المسلمات حتى قبل أن تتم إحالة القضية رسمياً إلى نيابة مكافحة الإرهاب الفرنسية.

لكن مسار الأحداث في الساعات الأخيرة يجعل هذه الجريمة أياً كان توصيفها وكأنها وضعت السلطات الفرنسية في حال لا تحسد عليه، بل نكاد نجزم أن هذا الوضع ربما لم تعشه هذه السلطات مع جرائم أشد قسوة، إن كان لحادث «باتاكلان» في قلب باريس ٢٠١٥ أو حادث الدهس في قلب مدينة نيس ٢٠١٦، هذا التخبط يقودنا نحو الجزم بأن السلطات الفرنسية الآن أمام فرضيتين:

الفرضية الأولى أن تُفضي التحقيقات التي تسلمتها نيابة مكافحة الإرهاب رسمياً إلى فرضية أن ما جرى هو عمل إرهابي فعلياً، لكن على السلطات الفرنسية هنا أن تقدم الكثير من الإيضاحات حول الغموض الذي لف هذه الحادثة، منها مثلاً:

كيف لرجل اعتنقَ الإسلام منذ ١٨ شهراً فقط أن يصلَ لهذه الحالة من الشحن والتطرف وهو في هذه الوظيفة الحساسة دونَ علم السلطات؟ كيف تمت «هدايته» إلى الإسلام ألا يعني وصوله لهذا الحد من التطرف أن من بثهُ الشهادة يملك من التطرف ما يملكه هذا الإرهابي وأكثر؟ مع التذكير هنا أن هناك معلومات تؤكد وجود نحو ١٧ شرطياً مصنفين كـ«راديكاليين»، لكن القانون الفرنسي لحسن حظهم لا يمتلك القاعدة القانونية اللازمة لإقالتهم أو اعتقالهم طالما أنهم لم يتسببوا بضرر، فهل أن حالةَ هذه القاتل مشابهة لهؤلاء؟

في سياق متصل فإن سلمنا أن نية أي عمل إرهابي هي القتل لمجرد القتل، والقاتل هنا يمتلك أساساً بطاقة عبور عبر البوابة الرئيسية كموظف، هذا يعني أن إمكانية إلحاقه الأذى بعدد أكبر من الضحايا كانت واردة جداً فقط لو تم تبديل الأدوات، فلمَاذا لم يفعل واختار هؤلاء الأربعة فقط؟!

ختاماً، فإن القاتل وإن كان موظفاً في مركز الشرطة إلا أنه لا يعمل بوظيفة «شرطي»، لكن الأخطر أنه يعمل ومنذ العام ٢٠٠٣ بوظيفة خبير معلوماتية في قسم المعلومات المركزي التابع لمركز الشرطة، هذا يعني أن هذا الشخص ببساطة يمتلك إمكانية المرور إلى كل المعلومات الأمنية بما فيها تلك المُسجلة «سري للغاية»، أو غيرها من المعلومات العادية كأسماء المتعاملين المدنيين مع جهاز الشرطة أو من تجري متابعتهم للاشتباه بهم بجرائم متعلقة بالإرهاب أو التعاطي مع تنظيمات إرهابية تنَشط في سورية والعراق، فهل لنا أن نتخيل المعلومات التي من الممكن أن يكون قد سربها القاتل للتنظيمات الإرهابية في حال لو كان فعلياً قام بما قام به نتيجةَ لجهود تنظيم إرهابي كان على تواصل معه وقام بتجنيده.

الفرضية الثانية، أن ما جرى لا يعدوَ كونه تصرفاً من إنسان يعاني من ضغوطات وحالة نفسية صعبة لا أكثر ولا أقل، هذا الأمر تثبتهُ الوقائعَ والأدلة وشهادات من تعاطوا معه أنفسهم، فالقاتل عُرف عنه بسلوكه الجيد وتعاطيه الإنساني مع الجميع لكنه بذات الوقت كان يعانيَ من التنمر الذي يُمارس عليه، إن كان للون بشرته أو حتى لمعاناته مع ضعف السمع الذي ينخفض لأكثر من سبعين بالمئة، وهي مشكلة أخرت ترفيعهُ الوظيفي فقرر الرجل صب جام غضبه على مرؤوسيه.

يبدو هذا السيناريو الأقرب للواقع، وهو لا يزال ممكناً حتى بعد إعلان محكمة الإرهاب في فرنسا أنها هي من بدأت بدراسة الأدلة والتحقيقات في هذه القضية، إذ إن هذه المحكمة في النهاية تمتلك إمكانية الإعلان عن عدم كفاية الأدلة لتبني القضية من وجهة نظر إرهابية لينتهي هذا الكابوس الذي لابد وأنه يخضع للعناية الفائقة، كابوس أياً كانت نتائجهُ فإن هناك أثماناً ستُدفع، هل يكون وزير الداخلية الفرنسي هو كبش الفداء؟ ربما قد لا يكفي تحديداً أن هناك في المعارضة منذ الآن من رفع راية التحقيق مع جميع المسؤولين عبر لجنة برلمانية، وبمعنى آخر: قد تكون جريمة جنائية لا أكثر ولا أقل لكنها حكماً ودون أي رتوش ضربة تحت الحزام لمن لا يزال مستغرقاً بأحلام اليقظة، أو النوم في العسل، ولعل تشظيها سيكون أبعدَ بكثيرٍ من مجردِ أربع ضحايا ومركز أمني.

اعتقالاتها شملت الأطفال.. وعمليات تجريف لأراضي المواطنين!

الميليشيات الكردية الانفصالية تصعّد من انتهاكاتها ضد الأهالي

الوطن - وكالات

واصلت الميليشيات الكردية الانفصالية بدعم من قوات الاحتلال الأميركي عمليات اختطاف المدنيين في مناطق سيطرتها شرق الفرات والاعتداء على ممتلكاتهم تحت ذرائع عديدة، وذلك بهدف ترهيبهم وإخضاعهم لها في وقت تواصلت فيه عمليات استهداف مسلحيها من قبل مجهولين.

وذكر نشطاء في شبكة «الخابور» الإخبارية المعارضة، أن قوة مسلحة تابعة لحزب «الاتحاد الديمقراطي – با يا دا» الكردي مكونة من سبع آليات طوقت مخيم بمدينة المالكية واعتقلت عشرين طفلاً، تم اقتيادهم إلى جهة مجهولة، مشيرين إلى أن الاعتقالات شملت الأطفال الذين تجاوزت أعمارهم ٧ سنوات.

يشار إلى أن «با يا دا» قام مؤخراً باعتقالات مشابهة في «مخيم الهول» الواقع في مناطق سيطرة الميليشيات الكردية في ريف الحسكة، وطالت عدداً من الأطفال واستخدم خلال قيامه بتلك الاعتقالات الرصاص الحي مخلفاً ستة قتلى من النساء.

ميليشيا «قسد» تقطع الطرق وتخطف المدنيين في شرق الفرات (عن الإنترنت – أرشيف)

في سياق متصل، وحسب شبكة «فرات بوست» الإخبارية المعارضة، فإن دورية تابعة لـ«قوات سورية الديمقراطية – قسد»، أقدمت على اعتقال الشاب حامد المحمود المحمد الغجرة، وحرق منزله الواقع في بلدة ذيبان شرق دير الزور، بتهمة مشاركة شقيقه بقتل أحد مسلحي «قسد» في وقت سابق.

وفي سياق انتهاكاتها بحق أهالي شرق الفرات أيضاً، ذكرت مصادر أهلية، أول من أمس، أن مسلحين من ميليشيا «قسد» أقدموا على اختطاف عدد من المدنيين في «مخيم الهول» بريف الحسكة وحي جامع الأقصى وسط مدينة منبج بريف حلب الشمالي الشرقي وبلدة ذيبان بريف دير الزور واقتادت من اختطفتهم إلى جهات مجهولة، لافتة إلى أن الميليشيا أقدمت أيضاً على قتل شخص بإطلاق النار عليه أثناء مداهمتها قرية الطكيحي بريف دير الزور الجنوبي الشرقي.

وفي ريف الحسكة أيضاً قالت مصادر أهلية: إن ميليشيا «قسد» قامت بالاعتداء على ممتلكات الأهالي وأقدمت على جرف الأراضي الزراعية في قرية السفح جنوب مدينة رأس العين قرب الحدود السورية التركية بريف الحسكة.

وتشهد مناطق سيطرة الميليشيا الانفصالية حملات دهم وتفتيش للمنازل بحجة البحث عن خلايا نائمة لتنظيم داعش الإرهابي لإلقاء القبض على الشباب وزجهم في معسكرات التجنيد القسري ناهيك عن مصادرة منازل المواطنين عنوة ومنحها لمسلحيها والاستيلاء على محاصيل الحبوب والقطن لتهريبها وبيعها خارج الوطن.

وتأتي اعتقالات الميليشيات الكردية الانفصالية في وقت تتواصل فيه حالة الفوضى والفلتان الأمني في مناطق سيطرتها، والاستهدافات التي تطول مسلحيها، إذ قتل ثلاثة من مسلحي «وحدات حماية الشعب» الكردية التابعة لها ليل الجمعة، وأصيب رابع جراء انفجار وهجوم من مجهولين في محافظة الرقة، على حين شنت «قسد» حملة اعتقالات في مدينة تل أبيض بريف الرقة.

وذكرت مصادر مقربة من «الوحدات» وفق موقع «العربي الجديد» الإلكتروني القطري الداعم للتنظيمات الإرهابية، أن عبوة ناسفة انفجرت في عربة لميليشيا «الوحدات» على طريق «الحكومية» شمال مدينة الرقة، ما أدى إلى مقتل مسلح وإصابة آخر بجروح.

ولفتت المصادر إلى أن مجهولين هاجموا بالأسلحة النارية دورية لـ«الوحدات» أثناء قيامها بجولة في قرية التروازية شمال مدينة الرقة، إذ أسفر الهجوم عن مقتل مسلحين من الدورية، في حين فر المهاجمون إلى جهة مجهولة.

وشهدت مدينة الرقة الجمعة استنفاراً من قبل الميليشيات الكردية على خلفية الدعوات لتظاهرات ضد الممارسات التي تقوم بها بحق أهالي المنطقة.

المباشرة بها ستؤكد تخلي أميركا عن حلفائها الانفصاليين الأكراد

أردوغان: أصدرنا توجيهات لإطلاق عملية عسكرية وشيكة شرق الفرات!

الوطن - وكالات

فيما يبدو أنه حصل على ضوء أخضر أميركي للإطاحة بالميليشيات الكردية الانفصالية شمال البلاد، أعلن رئيس النظام التركي رجب طيب أردوغان، أنه أصدر توجيهات لإطلاق عملية عسكرية وشيكة ضد الإرهابيين في شرق الفرات شمال سورية، على حين هددت تلك الميليشيات بتحويل أي هجوم غير مبرر من جانب تركيا إلى حرب شاملة على الحدود بأكملها.

ويعتبر النظام التركي أن الميليشيات الانفصالية الكردية التي تسيطر على بعض المناطق في شمال سورية على الحدود مع تركيا، والمدعومة من الاحتلال الأميركي، تنظيمات إرهابية، وشكل دعم واشنطن لها، أساساً للخلاف بين تركيا وأميركا الدولتين العضوين في حلف شمال الأطلسي «ناتو».

وقال أردوغان في كلمة له خلال اجتماع لحزب «العدالة والتنمية» التركي الحاكم، في العاصمة أنقرة، وفق وكالة «الأناضول» للأنباء: «أجرينا استعداداتنا وأكملنا خطة العملية العسكرية في شرق الفرات، وأصدرنا التعليمات اللازمة بخصوص ذلك».

وحول موعد انطلاق العملية قال أردوغان: إنها «قريبة إلى حد يمكن القول إنها اليوم (السبت) أو غد (الأحد)»، مضيفاً: «سنقوم بتنفيذ العملية من البر والجو»، وتابع: «نقول إن الكلام انتهى، لمن يبتسمون في وجهنا ويماطلوننا بأحاديث دبلوماسية من أجل إبعاد بلدنا عن المنظمة الإرهابية»، في إشارة إلى الولايات المتحدة الأميركية وتعثر تنفيذ اتفاق إنشاء ما يسمى «المنطقة الآمنة» في شمال سورية الذي تم بين الجانبين.

وأردف رئيس النظام التركي: «وجهنا كل التحذيرات إلى محاورينا حول شرق الفرات، لقد كنا صبورين بما فيه الكفاية، ورأينا أن الدوريات البرية والجوية (المشتركة) مجرد كلام».

وقال: «سؤالنا واضح جداً لحلفائنا، أفصحوا لنا: هل تعتبرون تنظيم «حزب العمال الكردستاني» (وحدات حماية الشعب) الذي تحاولون التستر عليه تحت اسم «قسد»، تنظيم إرهابي أم لا؟».

وزعم أردوغان أن الهدف من العملية العدوانية المحتملة هو «إرساء السلام في شرق الفرات أيضاً، إلى جانب دحر خطر الإرهاب من الحدود الجنوبية للبلاد».

في المقابل، قال المتحدث باسم «قوات سورية الديمقراطية – قسد»، مصطفى بالي، في تغريدة على «تويتر»، وفق موقع «روسيا اليوم» الإلكتروني: «ملتزمون بإطار آلية الأمن ونقوم بالخطوات اللازمة للحفاظ على الاستقرار في المنطقة»، مؤكداً أنهم «لن يترددوا في تحويل أي هجوم غير مبرر من جانب تركيا إلى حرب شاملة على الحدود بأكملها».

وتأكيداً على ولائها للاحتلال التركي وخيانتها لوطنها، تعهدت الميليشيات المسلحة المدعومة من النظام التركي، «بدعم أي عملية عبر الحدود تلوح أنقرة بشنها ضد المقاتلين الأكراد في شمال شرق سورية».

وذكر ما يسمى وزير الدفاع في «الحكومة المؤقتة» التابعة لـ«الائتلاف» المعارض الذي يتخذ من تركيا مقراً له، اللواء الفار سليم إدريس، «فيما يتعلق بشرق الفرات.. هذه الأراضي سورية ومن واجبنا أن نقاتل في هذا الجزء من أرض سورية الغالية».

وتأكيداً على عمالته للاحتلال التركي، أضاف إدريس: «نقف بكل قوة وعزيمة ودعم مع أشقائنا في جمهورية تركيا في قتال كافة أنواع الإرهاب المتمثل في عصابات حزب العمال الكردستاني».

من جانبه، أعلن «التحالف الدولي» الذي تقوده واشنطن بذريعة محاربة تنظيم داعش الإرهابي، أن الدوريات المشتركة التي يقوم بها الاحتلالان الأميركي والتركي على الحدود التركية السورية تظهر التزامه المستمر بمعالجة المخاوف الأمنية المشروعة لتركيا.

وقال الناطق باسم التحالف كولونيل ميليز كاغينز في تغريدة عبر «تويتر» أمس، وفق وكالة «سبوتنيك» الروسية للأنباء: «تظهر الدوريات الجوية والبرية على الحدود التركية السورية التزامنا المستمر بمعالجة المخاوف الأمنية المشروعة لتركيا».

وأضاف: «في الوقت نفسه تسمح كذلك الدوريات لنا ولشركائنا في قوات سورية الديمقراطية بالتركيز على سحق فلول داعش».

النظام التركي يدمج إرهابيه في شمال سورية بتشكيل واحد

آليات تابعة للاحتلال التركي في الشمال السوري (أ ف ب – أرشيف)

الوطن- وكالات

عمل النظام التركي «الإخونجي» على دمج الميليشيات المسلحة «الإخونجية» التابعة له في شمال وشمال شرق سورية، في تشكيل واحد، وسط تطورات تشهدها المنطقة.

وذكر ما يسمى رئيس «الحكومة المؤقتة» التابعة لـ«الائتلاف» المعارض، المدعو عبد الرحمن مصطفى، في مؤتمر صحفي عقده في أحضان النظام التركي، حسب مواقع إلكترونية معارضة أنه تم دمج مسلحي «الجبهة الوطنية للتحرير» ضمن مسلحي «الجيش الوطني»، العامل في منطقتي ما تسمى «درع الفرات» و«غصن الزيتون» تحت مظلة تشكيل واحد يعمل وفق ما سماه «الأسس العسكرية النظامية».

وتعتبر ميليشيا «الجبهة الوطنية للتحرير» وميليشيا «الجيش الوطني» من الميليشيات الموالية للنظام التركي الذي يحتل مناطق في شمال سورية، وتأتمر بأوامره.

يتخذ «الائتلاف» من تركيا مقراً له وتهيمن عليه جماعة «الإخوان المسلمين» التي يعتبر النظام التركي أكبر داعم لها.

وزعم مصطفى، أن أهم مبادئ التشكيل الجديد هو «تحرير جميع الأراضي السورية والحفاظ على وحدة جغرافية الوطن»، مشيراً إلى أنهم سيعملون على تحرير أراضي منطقة شرق الفرات التي تسيطر عليها الميليشيات الكردية الانفصالية، قائلاً: «أهلنا في منطقة شرق الفرات تعرضوا لشتى أنواع الجرائم».

وأشاد إعلام النظام التركي بعملية الاندماج وكان حضوره بارزاً في المؤتمر الصحفي الذي عقده مصطفى.

ووصفت مواقع تركية عملية الاندماج بما سمته «التطور التاريخي» وأخرى بأنه «لقاء حاسم» قبل العملية العسكرية المتوقعة من النظام التركي في منطقة شرق الفرات.

أما وكالة «الأناضول»، فنقلت تصريحات متزعمي الميليشيات ومؤتمرهم الصحفي، تحت مقال عنوانه «الجيش الوطني والجبهة الوطنية للتحرير يتحدان في سورية».

وذكرت المواقع أن ميليشيا «الجيش الوطني» أصبحت الآن مؤلفة من سبعة ميليشيات تضم نحو ٨٠ ألف مسلح، يرأسها ما يسمى «وزير الدفاع ورئيس الأركان»، اللواء المنشق سليم إدريس.

وسارعت ميليشيا «جيش الإسلام» التي طردها الجيش العربي السوري من غوطة دمشق الشرقية إلى الترحيب بعملية الاندماج في دلالة على ولائها المطلق للاحتلال التركي، وقال متزعم الميليشيا الإرهابي عصام بويضاني، عبر حسابه في «تويتر»: إن «جيش الإسلام كان وما زال من دعاة وحدة واعتصام»، حسب مواقع إلكترونية معارضة.

.. ويفتح جامعات شمال سورية!

الوطن - وكالات

في محاولة لتكريس احتلاله لمناطق في شمال البلاد، ومواصلة سياسة «تتريك» المنطقة، أعلن النظام التركي افتتاح ثلاث كليات في كل من بلدات إعزاز وعفرين والباب شمال حلب التي يحتلها جيشه ومرتزقته من الإرهابيين.

وذكر موقع قناة «روسيا اليوم» الإلكتروني، أن الجريدة الرسمية التركية أعلنت أمس قرار جامعة غازي عنتاب فتح ثلاث كليات في كل من بلدات إعزاز وعفرين والباب التي يحتلها النظام التركي ومرتزقته.

وأشار الموقع إلى أن هذا التوجه التركي، سبقه إشراف الاحتلال التركي على «تدريب مقاتلين محليين وبناء مستشفيات وترميم مدارس محلية».

ولفت «روسيا اليوم»، إلى أن مما سبق يأتي على حين كشفت محطة «تي آر تي خبر» التركية الرسمية عن مسودة خطة بقيمة سبعة وعشرين مليار دولار تتضمن مشاريع سكنية لتوطين نحو مليون مهجر سوري فيما يسمى «المنطقة الآمنة» المزعومة شمال شرق سورية.

وتساءل الموقع قائلاً: «ما الذي تراهن عليه أنقرة من وراء بناء جامعات تركية في منطقة سورية؟ وهل من حقها التحرك في هذا الاتجاه في ظل غياب السلطة السورية هناك؟ وهل يعكس ذلك تمهيداً لتواجد تركي طويل الأمد؟»

من جانبها، وفي السياق ذاته، ذكرت وكالة «آكي» الإيطالية للأنباء، أن قراراً رئاسيا تركيا صدر بإنشاء كليات جامعية مرتبطة بجامعة عنتاب الحكومية في المنطقة المسماة «درع الفرات» التي يحتلها النظام التركي، مضيفة: «يخشى مراقبون أن يكون هذا الأمر تكريساً لسياسة «التتريك» في المنطقة».

وأوضحت الوكالة أنه، صدر القرار بإحداث كلية الإدارة والاقتصاد في مدينة الباب وكلية العلوم الإسلامية في مدينة اعزاز وكلية التربية في مدينة عفرين، وجميعها في ريف حلب وهي مناطق يحتلها جيش النظام التركي ومرتزقته.

وذكرت وسائل إعلام تركية، وفق «آكي»، أن مباني هذه الكليات جاهزة، وأعضاء هيئة التدريس جاهزون، كما تم تجهيز مساكن خاصة للطلاب.

وأشارت، إلى أنه «هناك أكاديميات وجامعات تركية في الشمال السوري»، وبينت أن الجامعات التركية تُدرِّس عادة بثلاث لغات: العربية، والتركية، والانجليزية، مع أفضلية للتركية والعربية.

وأشارت إلى أن الكثير من المدارس في المناطق التي يحتلها النظام التركي تتبع بالكامل لمديريات التربية التركية.